مجلس المستشارين
مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية

الرباط في : 18/04/2022
رقم السؤال : 564

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول وضعية الأطر الإدارية و التربوية لمؤسسات التفتح للتربية والتكويت بالمغرب

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد،

يشرفني السيد الرئيس أن نطلب منكم طبقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين رفع السؤال الكتابي إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حول موضوع: وضعية الأطر الإدارية والتربوية لمؤسسات التفتح للتربية والتكوين بالمغرب.

وتقبلوا السيد الرئيس، فائق التقدير والاحترام

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

كما تعلمون، فقد نشر بتاريخ 10 مارس 2022 مرسوم بالجريدة الرسمية متعلق بالاتفاق المرحلي بين وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة والنقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية، ويتعلق الأمر بالمرسوم رقم 2.22.69 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.02.854 بتاريخ 8 ذي الحجة 1423 (10 فبراير 2003) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، وبفضل هذا المرسوم ستتم تسوية ملف أطر الإدارة التربوية (المتصرفون التربويون)، والذي بموجبه سيتم تعيين أطر الإدارة التربوية، الذين يزاولون بصفة فعلية مهام الإدارة التربوية، في الدرجة المطابقة لدرجتهم الأصلية من إطار متصرف تربوي، ابتداء من فاتح شتنبر 2016، وهو المرسوم الذي يتجاهل بشكل أساسي وضعية الأطر الإدارية لمؤسسات التفتح للتربية والتكوين المحدثة على مستوى الوزارة منذ سنة 2014، قبل التعميم التدريجي لهذا المشروع، ليصل اليوم إلى حوالي 100 مؤسسة منتشرة بمختلف الأقاليم.

كما أعدت الوزارة في شهر مارس 2020 مشروع المرسوم المؤطر لعمل مؤسسات التفتح للتربية والتكوين، والذي يحدد اختصاصات هذه المؤسسات واختصاصات كافة الأطر الإدارية والتربوية العاملة بها، غير أن ضعف نضج هذا المشروع والتأخر الواضح في إصداره ، وتغييب النقاش بشأنه وبشأن هذه المؤسسات على مستوى الحوار القطاعي، خلق الكثير من الريبة والشك بشأن مستقبل هذه المؤسسات والأطر العاملة بها ومستقبل هذا المرسوم، وذلك في الوقت الذي أثبتت فيه هذه المؤسسات على مدى ثمان سنوات من إحداثها، أهميتها كمكون جديد وفاعل ضمن منظومة التربية والتكوين، ودورها الحاسم في تفعيل القانون الإطار رقم 17.51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وبذلك فقد تم القفز على كافة مقتضيات ترسيم هذا المشروع من خلال عدم تمكين هذه المؤسسات من الاعتراف القانوني بوجودها وآليات اشتغالها، وفي غياب التحديد الدقيق لاختصاصاتها واختصاصات أطرها الإدارية والتربوية، وحرمان أطرها الإدارية من التعويضات الإدارية الناتجة عن تحمل أعباء الإدارة التربوية، على غرار نظرائهم بباقي المؤسسات التعليمية بمختلف أسلاكها، بما يشكل حيفا كبيرا وغير مسبوق في المنظومة التربوية.

ولهذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لتفادي إفراز إطار متصرف تربوي والنظام الأساسي المقبل لأطر وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، لضحايا جدد في منظومة التعليم ببلادنا،

صاحب السؤال

الكرش خليهن,زكاغ فاطمة,نازهي لحسن

وإنصاف أطر مؤسسات التفتح للتربية والتكوين إسوة بباقي فئات منظومة التربية والتكوين، وذلك بالتعجيل بإصدار المرسوم المؤطر لعمل مؤسسات التفتح للتربية والتكوين، مع التحديد الدقيق لاختصاصاتها واختصاصات كافة الأطر الإدارية والتربوية العاملة بها، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الإبداعية والقانونية والتربوية لهذه المؤسسات وأطرها ضمن النظام الأساسي الجديد لموظفي وزارة التربية الوطنية.

إمضاء: مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

صاحب السؤال

الكرش خليهن,زكاغ فاطمة,نازهي لحسن